



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/ موقع المجلة:

ضعف وتباين الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر دراسة تحليلية لتقديرات 2023 و 2024

The weakness and the contrast of the local collection between the local communities in Algeria
analytical study For estimates 2023 and 2024

عبد الباقي محمد، ¹ * Abdelbaki Mohamed، m.abdelbaki@univ.djelfa.dz

¹ أستاذ محاضر أ، مخبر بحيث: الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة،
جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2024/05/21

تاريخ القبول: 2024/05/20

تاريخ الإرسال: 2024/05/07

الكلمات المفتاحية

ملخص

يهدف تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية من جهة، وتمويل ميزانياتها من جهة أخرى أولت السلطات العمومية للجباية المحلية أهمية بالغة، وذلك من خلال تنوع الأوعية الضريبية لها وزيادة نسب توزيع الإيرادات الضريبية لفائدة الجماعات المحلية، والتغيير في الضرائب والرسوم المحلية كلما كان ذلك ضرورياً وبحسب الحالة الاقتصادية للبلاد، غير أن ذلك لم يشفع لأغلب الولايات والبلديات الجزائرية أن تخرج من عجزها المالي؛ وإذا تمعنا في أسباب العجز المالي للجماعات المحلية نجد أنه فيه ضعف وتباين كبير في حجم المداخل المالية فيما بينها، وبما أن الجباية المحلية من بين أهم إيراداتها، يأتي هذا البحث لتعمق في أسباب التي أدت إلى هذا الضعف والاختلاف في مداخل الجباية المحلية للجماعات المحلية بالجزائر.

تصنيف JEL: H710 ؛ H720؛

Abstract

order to enhance the financial independence of local communities on one hand, and to finance their budgets on the other hand, public authorities have attributed significant importance to local taxation. This is achieved through diversifying their tax bases and increasing the distribution ratios of tax revenues in favor of local communities, as well as making changes to local taxes and fees whenever necessary, depending on the country's economic situation. However, this hasn't helped most Algerian states and municipalities to overcome their financial deficit.

Upon examining the reasons behind the financial deficit of local communities, it becomes apparent that there is significant disparity and weakness in the financial revenues among them. Since local taxation is among their most important revenue sources, this research delves into the reasons that have led to this weakness and disparity in the revenues from local taxation for local communities in Algeria.

Keywords

local taxation,
municipal ;
state; local
communities
financing ; tax
revenues

JEL Classification Codes : : H710 ؛ H720؛

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: m.abdelbaki@univ.djelfa.dz

1- مقدمة:

تعمل الجزائر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية على المستويين الوطني والمحلي بكل كفاءة وفعالية، كما أنها تسخر جميع الإمكانيات اللازمة لذلك، بالرغم العراقيل المتعددة التي تواجهها، وبهدف تلبية احتياجات المواطنين على المستوى المحلي، وتقريب الإدارة من المواطن، فإنها تولي أهمية بالغة للسلطات المحلية سواءً كانت البلديات أو الولايات، وذلك من خلال منحها الاستقلالية المالية، والعمل على تمويلها من مختلف المصادر سواءً محلياً أو وطنياً، لكن الملاحظ أن العديد من البلديات والولايات مازالت عاجزة مالياً.

ووقوفاً على تلك المصادر نجد أن من بين أهمها الجباية المحلية، والتي تمثل مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة والمحصلة محلياً أو وطنياً، والتي توزع على جميع بلديات وولايات الوطن، وتعد إيرادات للجماعات المحلية سواءً كلياً أو جزئياً، وبالنظر إلى ذلك نجد أن هناك ضعف كبير في قيمة التحصيل الجبائي لها من جهة، ومن جهة أخرى هناك تباين واختلاف واضح بين بلديات وولايات الجزائرية.

أ- الإشكالية: انطلاقاً مما سبق، ولمعرف الأسباب التي أدت إلى ضعف مداخل الجباية المحلية وأسباب تباينها بين بلديات والولايات الجزائرية، طرحنا الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب التي أدت إلى ضعف واختلاف الجباية المحلية بين البلديات والولايات الجزائرية؟

ب- الفرضيات:

تتعدد الأسباب التي أدت إلى ضعف وتباين الجباية المحلية بين البلديات والولايات الجزائرية، ويمكن أن نذكر أهم الفرضيات فيما يلي:

- توزيع التحصيل الضريبي للعديد من الضرائب والرسوم غير متساوي بين ما تحصل عليه الدولة، وما تحصل عليه الجماعات المحلية، سواءً البلدية أو الولاية أو الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛
- ضعف قيمة الرسوم المحلية، مما يستدعي تغييرها وإعادة تثمينها حسب الحالة الاقتصادية للبلاد؛
- الموقع الجغرافي والتعداد السكاني عاملان مهان للبلدية أو الولاية، ويعدان من أسباب تباين الجباية المحلية بينها؛
- النشاط الاقتصادي في الجماعات المحلية يؤدي إلى اختلاف الجباية المحلية؛

ج- أهداف البحث منهجيته:

يهدف هذا البحث إلى تحديد العوامل الحقيقية التي أدت إلى ضعف الجباية المحلية، بالرغم من أهميتها للجماعات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى التغيير المستمر فيها وإعادة تثمينها، لتواكب التحديات التمويلية التي تواجهها البلديات والولايات، بالإضافة إلى ذلك الوقوف على أسباب التي أدت إلى اختلاف المداخل الجبائية منها بين البلديات والولايات في الجزائر.

ومنهجياً فقد تناولنا تعريف الجباية وأهمتها وخصائصها، بالإضافة إلى أهم التغيرات التي تطرأ على الجباية، ولذلك لمعرفة التغيرات التي يمكن تتبعها في عناصر المكونة للجباية المحلية، كما تطرقنا إلى العوامل التي تؤدي إلى اختلاف الجباية المحلية بين الجماعات المحلية، والتي منها الموقع الجغرافي والنشاط الاقتصادي والتعداد السكاني لها.

د- الدراسات السابقة:

يمكن لمنتبع شأن الجباية عموماً والجباية المحلية بشكل أن يجد العديد من الدراسات السابقة، بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يتميز بالتغيير السنوي المستمر، فسوف نركز على بعض الدراسات في سبيل الذكر فقط، منها:

1- ساخي بويكر، مقال بعنوان : التنمية المحلية من منظور الجباية المحلية للجماعات المحلية قراءة وصفية تحليلية، مجلة دراسات جبائية، تاريخ نشرها 2022/07/28، تناول فيها مفاهيم عن الجماعات المحلية وأهدافها، والتنمية المحلية وخصائصها ومعوقاتها، كما أبرز أن الجباية المحلية تعد من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية.

2- بوتيارة سمير وعريوة رشيد، مقال بعنوان: مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية مقرة بولاية المسيلة للفترة 2016-2021، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية والتي تم نشرها بتاريخ 2023/06/30، سلط فيها الباحثين الضوء على مختلف الضرائب والرسوم التي تمويل الجماعات المحلية، كما خلاصا إلى أن حصيلة الموارد الجبائية المحصلة منها غير كافية، دون ذكر أي الأسباب لذلك.

3- شبيب مريم، مقال بعنوان: الجباية المحلية في الجزائر تشخيص الواقع وسبل التفعيل، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، والمنشور بتاريخ 2022/01/01، حيث تناولت فيها الباحثة واقع الجباية المحلية في الجزائر وتقييم مردوديتها وفعاليتها، والبحث في سبل إصلاحها وتثمينها.

وعند تمحيص جميع الدراسات السابقة نجد أنها لا تركز على أسباب التي أدت إلى ضعف المداخل الجبائية للجباية المحلية، إلا بشكل عابر، كما أنها لا تعدد الأسباب التي أدت إلى اختلاف تلك المداخل بين بلدية وأخرى، وبين ولاية وأخرى.

2- ماهية الجباية المحلية:

2-1- تعريف الجباية المحلية:

توجد العديد من التعاريف للجباية المحلية، والتي تركز في مجملها على المفاهيم العامة للضرائب والنظام الضريبي بشكل العام، دون التركيز على الجانب المحلي لها، بالإضافة إلى ذلك عدم إدراج الصندوق المشترك للضمان والتضامن بين الجماعات المحلية كرافد أساسي لانجاز مشاريع محلية، فقد تم تعريفها بأنها: " مجموع الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية (البلديات والولايات) بشكل منفصل كلياً أو جزئياً عن النظام الجبائي للدولة" (ساخي بويكر، 2022، صفحة 205) ، أما الضرائب المحلية هي: " كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة" (ساخي بويكر، 2022، صفحة 205) وعلى هذا الأساس فيمكن تعريفها بأنها: اقتطاعات مالية جبرية بمقابل أو بدون مقابل لتحقيق منفعة عامة، بحيث أن تحصيلها يذهب كلياً أو جزئياً لفائدة كل من البلدية أو الولاية أو الصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

2-2- أسباب إدراج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (CSGCL) كعنصر من الجباية المحلية:

يكمن وجوب إدراج الصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية كجزء لا يتجزأ من الجباية المحلية، وذلك بسبب أنه يمنح مبالغ مالية هامة للولايات والبلديات، كإعانات موجهة لها لإنجاز العديد من المشاريع التنموية فيها، وعليه فإن الصندوق يساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وكمثال على ذلك نذكر حصيلة الجباية المحلية وممنوحات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ونسبتهما إلى مجموع موارد الميزانية المحلية لبلدية المسيلة والتي كانت على النحو التالي:

الجدول رقم (01): تطور نسبة حصيلة الجباية المحلية إلى مجموع موارد ميزانية بلدية المسيلة خلال 2014-2007

البيان	السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الضرائب المباشرة	332.982	372.676	482.775	508.304	562.677	583.344	636.443	1.093.508	
الضرائب غير المباشرة	30.920	43.962	62.102	72.057	87.997	124.508	103.140	76.420	
ممنوحات الصندوق	120.587	276.007	115.395	279.178	300.604	305.710	322.651	160.617	
حصيلة الجباية المحلية	484.489	692.645	660.272	859.539	951.278	1.013.56	1.062.234	1.328.545	
نسبة حصيلة الجباية لموارد الميزانية (%)	68,76	65,69	75,54	39,77	33,57	27,74	27,98	74,52	

المصدر: بلواضع الجيلاني، فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007-

2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 32، جامعة الخلفة، الجزائر، ص 262.

ومن خلال تحليل الجدول رقم (01) نجد بأن مساهمة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ليست بالقليلة وهي تتراوح بين 115395 مليون دينار ومبلغ 322651 مليون دينار، كما أنها ترتفع من سنة 2007 إلى سنة 2008 بأكثر من 100% غير أنها تعود للانخفاض بنسبة أكبر من (- 50%) وتعود للارتفاع أيضاً بأكثر من 100% غير أنها تستقر نوعاً ما في 2011 و 2012 و 2013، لنخفض هاته الممنوحات في حدود (- 50%).

انطلاقاً من ذلك فإن مساهمات الصندوق الضمان والتضامن في إنجاز المشاريع التنموية في الولايات بصفة عامة، لها أثر بالغ في تلبية احتياجات المجتمع المحلي، غير أنه يؤخذ عليه أن تلك الممنوحات غير مستقرة في المبالغ مما ينتج عنه تعطيل بعض المشاريع التنموية الهامة والضرورية للجماعات المحلية.

كما نص قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الباب السادس توزيع حاصل الضرائب المباشرة المحلية، في نص المادة 267 بأن تحصل لفائدة الجماعات المحلية الضرائب المباشرة المنصوص عليها في هذا الجزء يحدد بموجب قانون المالية توزيع حاصل هذه الضرائب بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية. (المادة 267 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023)

وبناءً على ما تقدم فإن إدراج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية في الجباية المحلية يعد أساسياً لدراسة الجباية المحلية بخلاف مراجع عدة التي لا تدرجه في هذا النوع من الجباية.

3- خصائص الجباية المحلية:

تختص الجباية المحلية بخصائص تجعل منها ذات فعالية كبيرة، لتأخذ دورها في تمويل الجماعات المحلية، وتتمثل هاته الخصائص في:

- نبغي أن ترتفع مداخيل الضريبة المحلية الفعالة مع مرور الزمن كي يواكب النمو الطبيعي للتكاليف ويلبي الحاجة المتزايدة للخدمات العامة المحلية؛ أن لا تكون كثيرة التأثير بالتقلبات الدورية؛
- أن تتوزع على نحو متساوي نسبياً بين السلطات المحلية؛
- أن تمثل تمثيلاً حقيقياً العلاقة بين المواطنين الذين يدفعون الضريبة وأولئك المستفيدين منها؛

- أن تكون تكاليف إدارة الضريبة المحلية زهيدة، أي أن ريعها يفوق تكاليفها الإدارية؛ " (زيومي نعيمة وسنوسي بن عومر، 2013، صفحة 212)

4- أهمية الجباية المحلية:

- الجباية المحلية مورد مالي هام للجماعات المحلية: فهي تساهم في تمويلها بهدف توفير احتياجات المواطنين.

- علاقة الجباية المحلية بالتنمية المحلية: مساهمة الجباية المحلية كأحد أهم الموارد المتاحة للجماعات المحلية في تمويل التنمية، حيث كلما زاد اعتماد الجماعات المحلية على مواردها الجبائية وحسن استغلالها لها كلما زادت فعاليتها في تعظم استقلاليتها عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة ومختلف أهدافها في مختلف المجالات.

- التحفيز الضريبي: يعد وسيلة لتشجيع الاستثمار، من خلال مجموعة الامتيازات الضريبية التي تمنح للمستفيد.

5- أهم التغيرات التي تطرأ على الجباية المحلية: تتغير الجباية بصفة عامة والجبائية المحلية بصفة خاصة، نتيجة لعدة متغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو حتى بيئية وسياسية، ويمكن إبراز أهم التغيرات التي تطرأ عليها كالتالي:

أ- إنشاء ضريبة أو رسم: يتم استحداث أي ضريبة أو رسم على العموم في قوانين المالية، لإعطائها الصبغة القانونية والترخيص للحصول، كمثال عن ذلك TVA سنة 1992، و TAP سنة 1996، ورسم المحلي للتضامن سنة 2024.

ب- إلغاء ضريبة أو رسم: كما أن إلغاء للضرائب والرسوم يجب أن يتضمن في قوانين المالية، بحسب الوضعية الاقتصادية للبلاد، ومن بين الأمثلة في هذه الحالة هي إلغاء الدفع الجزافي المحصور، بالإضافة إلى إلغاء الرسم على النشاط المهني في قانون المالية 2024 لمختلف الأنشطة، باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب والذي دمج في رسم جديد وهو الرسم المحلي للتضامن في نفس القانون.

ج- دمج ضريبتين أو رسمين أو أكثر في ضريبة أو رسم واحد: نظرا لتغير العديد من الأنظمة الضريبية والعمل على تحسين الهيكل الضريبي في البلاد، فإنه يمكن أن يتم دمج أكثر من ضريبة أو رسم في نوع أو اسم جديد، وفي إطار العمل على الإصلاحات الضريبية الكبرى في الجزائر نجد الرسم على القيمة المضافة والمطبق سنة 1992 قد تم دمج رسمين وهما الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات (TUGPS).

د- إعادة تثمين قيمة الضريبة أو الرسم: بالنظر إلى مرور السنوات وتغير الحالة الاقتصادية للبلاد، وإلى أهمية الضرائب كتحفيز الأنشطة الاقتصادية، فدائما ما يتم التغيير في قيمة الضرائب والرسوم، والأمثلة على ذلك، تم رفع قيمة الرسم على القيمة المضافة من 07% إلى 17% إلى 09% و 19% سنة 2017، بالإضافة إلى رفع نسب الرسوم البيئية على مدار سنوات 2002 و 2008 و 2016، وعلى النقيض من ذلك فإن الرسم على النشاط المهني تم تقليصه من 2,66% سنة 1996، إلى 2% سنة ، إلى 1,5% سنة 2020، إلى أن تم إلغاؤه سنة 2024 بالنسبة لباقي الأنشطة الاقتصادية.

هـ- توسيع أو تقليص الوعاء الضريبي: بما أن الوعاء الضريبي هو المادة أو الشيء الذي يخضع للضريبة أو الرسم، فإنه يمكن أن نغير فيه، سواءً توسع أو تقلص فيه، ومن بين أمثلة على ذلك الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، فقد تم تقليص الوعاء الضريبي فيها، بحيث انتقل رقم الأعمال الخاضع لها من 30 مليون دينار إلى 15 مليون دينار إلى 8 ملايين دينار.

و- تغير في الإعفاءات الضريبية: تعد من بين أهم التحفيزات الضريبية التي تقدمها الدول لجذب الاستثمارات وتوطينها في مناطق مراد ترقيتها، ففي الجزائر تعد الهضاب العليا والجنوب الكبير من بين المناطق المراد ترقيتها بخلاف الشركات العاملة في مجال المحروقات، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات على توفير احتياجات المواطنين وبأقل الأسعار، أو تحفيز بعضها على الأعمال الخيرية التي يمكن أن يحتاجها المواطن، ومن بين الأمثلة في هذا الجانب نجد الرسم

على القيمة المضافة فقد تم إلغاؤه على بعض النشاطات الحيوية، كما أنه تعفى جميع المؤسسات المنشأة حديثاً من أي ضريبة في حدود 3 إلى 6 سنوات في مناطق الهضاب والجنوب الجزائري بشروط معينة.

ز- **تغيير في توزيع التحصيلات الضريبية:** على اعتبار إن الضرائب والرسوم مصدر أساسي للإيرادات المالية سواءً للسلطات المركزية أو السلطات المحلية، بالإضافة إلى محاولة تحسين المداخيل لبعض الصناديق الخاصة، دائماً ما تعمل السلطات الجزائرية في تغيير توزيع التحصيلات الضريبية لعدة أسباب، ومن بينها تمويل البلديات والولايات وبعض الصناديق الخاصة، ومن بين أمثلة في هذا الجانب نجد الرسوم المنشأة في إطار حماية البيئة دائماً ما تتغير حصص المستفيدين منها سواءً الدولة أو البلديات أو الصناديق الخاصة، ودائماً ما نأخذ الحالة الاقتصادية للبلاد بعين الاعتبار.

5- نظام الجباية المحلية في الجزائر:

من المعروف بأنه لا يوجد نظام مستقل للجباية المحلية في الجزائر، وإنما هي فرع من النظام العام للجباية فيها، وبناءً عليه فإن أي تغيير فيها يندرج ضمن قوانين المالية السنوية أو التكميلية بصفة عامة، ويمكن أيضاً الحصول على معلوماتها من قوانين الضرائب المتنوعة وبصفة خاصة قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والذي يصدر عادة سنوياً. انطلاقاً مما سبق فإن هيكل نظام الجباية المحلية يمكن تقسيمه إلى أربعة أقسام رئيسية، بحسب ما جاء في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري، وهي:

5-1- الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية كلياً:

أ- الرسم على النشاط المهني من 1996 إلى 2023 (الرسم المحلي للتضامن 2024):

أ-1- **نشأة الرسم على النشاط المهني:** تم إنشاء هذا الرسم بموجب المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996، بحسب المادة 222 من القانون ض م ر م لسنة 2023 فإن معدل الرسم على النشاط المهني هو 1.5 %، وفيما يخص نشاط نقل المحروقات عن طريق الأنابيب فقد حدد معدل الرسم بـ: 03%، أما عن توزيع نتائج الرسم فقد حدد كما يلي:

حصة البلدية 66%، حصة الولاية 29%، صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 05%

أ-2- **الرسم المحلي للتضامن:** غير أنه تقرر بعض التغييرات في قانون المالية 2024، بحيث تم إلغاء هذا الرسم وتم تعويضه بالرسم المحلي للتضامن، والذي يتكون من: (03%) أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب؛ و 01.5% النشاطات المنجمية؛ والخاضعة أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة على أرباح الشركات؛

توزيع تحصيل الرسم المحلي للتضامن حدد بـ: حصة البلدية 66%، حصة الولاية 29%، صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 05%، وطريقة توزيع الحصص من الرسم الجديد لم يحدد بعد عن طريق التنظيم الذي لم يصدر، ويحدد الجدول رقم (02) تقديرات الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن بمختلف فروع

الجدول رقم (02): تقديرات الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن

النتائج	معدل ومبلغ التخصيص			(الوحدة بآلاف دج)
	البلدية	الولاية	صندوق الضمان	
TAP خارج ولاية الجزائر	66%	29%	5%	المجموع 100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	78.762.533	34.607.779	5.966.859	119.337.171
TAP لولاية الجزائر	33%	62%	5%	المجموع 100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	18.289.827	34.362.707	2.771.186	55.423.720
الرسم على المنتوجات البترولية	66%	29%	5%	المجموع 100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	122.824.585,895	53968.378,651	9304892,871	186.097.857,417

الرسم المحلي للتضامن نشاط نقل المحروقات	66%	29%	5%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	4.117.514,675	1.809.210,994	311.932,93	6.238.658,599
الرسم المحلي ت لأنشطة المنجمية	66%	29%	5%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	346.500	152.250	26.250	525.000

المصدر: قانوني المالية 2023 و2024، بتصريف من الباحث.

ويلاحظ من تحليل الجدول رقم 02 نجد بأن إقدام السلطات على قرار إلغاء الرسم TAP والمقدر تحصيله خلال 2023 بأكثر من: 119 مليار دينار وتعويضه بالرسم على المنتجات البترولية والمقدر تحصيل أكثر من: 186 مليار دينار، أن هذا تعويض مناسب من خلال المبالغ التي سيتم تحصيلها من جهة، ومن جهة أخرى يعد هذا الإلغاء بمثابة تحفيز ضريبي جديد للعديد من المؤسسات التي كانت تسدده.

5-2- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:

أ-1- نشأة الرسم العقاري: الرسم العقاري (على الملكيات المبنية وعلى الملكيات غير المبنية): حددت المواد من 248 - 261 - ب من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الرسم العقاري على الملكيات المبنية، والمواد من 261-د إلى 261-ز من نفس القانون الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية، وعموماً فإن الرسم العقاري هو رسم سنوي على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني مهما تكن وضعيتها القانونية، والملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة (المواد 248-261-د قانون الضرائب المباشرة والرسوم، 2023).

أ-2- تحديد معدل الرسم وتوزيع ناتجه: يحسب الرسم بتطبيقه أساس الخاضع للضريبة وهما:

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية: 03%، وفي حال تأجيرها تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 07% بعنوان الرسم العقاري. أما الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية فهي تتراوح بين 05% و 10% بحسب مساحتها.
- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: من حساب الأساس الضريبي والذي يمثل حاصل القيمة الإيجارية الجبائية غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد حسب الحالة تبعاً للمساحة الخاضعة للضريبة، وترجع القيمة الإيجارية الجبائية بمعاملات محددة حسب المناطق والمناطق الفرعية، وتحدها المادة 261 و مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بالنسب التالية:
- 05% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية ونقل مساحتها أو نقل عن 500م²؛
- 07% عندما تفوق مساحة الأراضي 500م² وتقل أو تساوي 1000م²؛
- 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000م²؛ - 03% بالنسبة للأراضي الفلاحية؛

أما فيما يخص الملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميمها والتي تنشأ عليها بنايات منذ 03 سنوات ابتداء من الحصول على رخصة البناء أو صدور رخصة التجزئة فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع إلى 04 أضعاف. ويستحق هذا الرسم لفائدة البلديات (100%) التي توجد بها الملاك الخاضعة للضريبة ويستحق لسنة كاملة عند تاريخ أو يناير من السنة. (المواد 261 ب إلى 261 ل قانون الضرائب المباشرة، 2023)

الجدول رقم (03): تقديرات الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية لسنتي 2023-2024

النتائج	معدل ومبلغ التخصيص (الوحدة بآلاف دج)		
	البلدية	الولاية	صندوق الضمان
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	%100	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2023	1.291.924	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2024	6.841.380	-	-

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023-2024، بتصريف من الباحث.

ب- رسم التطهير: تم إنشاء الرسم الخاص بإزالة القمامات المنزلية لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع هذه القمامات ويخص هذا الرسم الملكيات المبنية، ويتم تحصيله سنويا من المالك أو المنتفع؛ ويحدد مبلغ الرسم من 2000 دج إلى 80000 دج، وذلك حسب نوعية المحل ذي استعمال سكني؛ أو محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛ أو كل أرض مهياة للتخيم والمقطورات؛ أو محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه وينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه؛ (المواد 263 إلى 266 قانون الضرائب المباشرة والرسوم، 2023)

الجدول رقم (04): تقديرات رسم على رفع القمامات المنزلية لسنتي 2023-2024

النتائج	معدل ومبلغ التخصيص (الوحدة بآلاف دج)		
	البلدية	الولاية	صندوق الضمان
الرسم على رفع القمامات المنزلية	%100	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2023	307.984	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2024	1.207.047	-	-

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023-2024، بتصريف من الباحث.

ج- الرسم على الإقامة: بحسب المادة 266 مكرر من قانون ضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ينشأ رسم على الإقامة لفائدة البلديات. بحيث يخضع للرسم على الإقامة الأشخاص المقيمون في البلدية وليس لديهم بها سكن خاص، يخضعون بموجبه للرسم العقاري، كما يؤسس الرسم بعنوان إقامة أشخاص بالمؤسسات الفندقية المختلفة سواء المصنفة أو غير المصنفة المختلفة. تطبق تعريفات الرسم على كل شخص عن كل يوم إقامة ويتراوح هذا الرسم بين 100 دج إلى 600 دج حسب نوع المؤسسة الفندقية المصنفة.

الجدول رقم (05): تقديرات رسم على الإقامة لسنتي 2023-2024

النتائج	معدل ومبلغ التخصيص (الوحدة بآلاف دج)		
	البلدية	الولاية	صندوق الضمان
الرسم على الإقامة	%100	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2023	319.446	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2024	1.062.797,34	-	-

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023-2024، بتصريف من الباحث.

6- الضرائب والرسوم ذات التخصيص الخاص:

6-1 الضريبة على الأملاك: يخضع للضريبة على الثروة الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملكهم من موجودة بالجزائر أو خارج الجزائر، والأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر

بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر، وكذا الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكاً، بحسب عناصر مستوى معيشتهم، وتقدر شروط الخضوع في أول شهر جانفي من السنة، بالنسبة للأشخاص المشار إليهم. ويتشكل وعاء الضريبة على الثروة من القيمة الصافية في أول يناير من كل سنة لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص المذكورين، وإجراءات التصريح وجوبا عن العناصر العقارية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية والحقوق العينية العقارية والأملاك المنقولة، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالمستوى المعيشي والأملاك المعفاة من الضريبة وطرق تقييم الأملاك والانتفاع بها والديون القابلة للحسم وتحديد أساس الضريبة على الثروة تم تحديده في القانون في المواد 276 مكرر 281 مكرر، كما حددت المادة 281 مكرر 8 نسبة الضريبة على الثروة حسب قسط القيمة الصافية من الأملاك ونسبة الضريبة تصاعدياً. ويتم توزيع الضريبة على الثروة كما يلي 70% لميزانية الدولة و 30% لميزانية البلديات. (المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم، 2023)

الجدول رقم (06): تقديرات الضريبة على الثروة لسنتي 2023-2024

النتائج	معدل ومبلغ التخصيص (الوحدة بآلاف دج)			
	البلدية	الولاية	صندوق الضمان	المجموع
ضريبة على الثروة	30%	-	-	30%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	3.198	-	-	3.198
تقديرات التحصيل لسنة 2024	3.633	-	-	3.633
نسبة التغير				13,6%

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023-2024، بتصرف من الباحث.

6-2- الضريبة الجزافية الوحيدة: تؤسس ضريبة جزافية وحدوية تغطي على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، بشروط معينة تم ذكرها في المادة 282 مكرر 4. يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً وكذا التعاونيات الفنية التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 8 ملايين دينار، ماعدا تلك التي اختارت نظام الضريبة الربح الحقيقي أو نظام المبسط المهني غير التجارية. وقد تم تحديد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛ - 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى؛
- 5% بالنسبة لأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي؛

وقد تم تحديد توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي (المادة 282 مكرر 5 قانون الضرائب المباشرة والرسوم،

2023):

- 49% ميزانيه الدولة؛ - 0.5% غرفه التجارة والصناعة؛
- 0,01% الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية؛ - 0.24% غرفه الصناعة التقليدية والمهن؛
- 40.25% البلديات؛ - 5% الولاية؛ - 5% الصندوق المشترك الجماعات المحلية؛

الجدول رقم (07): تقديرات الضريبة الجزافية الوحيدة لسنتي 2023-2024

الضريبة الجزافية الوحيدة	تقديرات التحصيل لسنة 2023			
	الولاية	صندوق الضمان	المجموع	نسبة التغير
الضريبة الجزافية الوحيدة	40,25%	5%	5%	50,25%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	11.541.426	1.433.718	1.433.718	14.408.862
تقديرات التحصيل لسنة 2024	16.861.085,238	2.094.544,75	2.094.544,75	21.050.174,738
نسبة التغير				46,09%

2024

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023-2024، بتصريف من الباحث.

7- الرسوم الأخرى والتي تحصل لفائدة الجماعات المحلية

7-1- الضريبة على الأرباح المنجمية: يتم فرض العديد من الرسوم المنجمية والتي تتمثل في حقوق إنشاء رخصة من الولاية والرسم المساحي السنوي ناتج منجمي وإتاوة الاستخراج وحقوق المزاد العلني بحيث يستفيد صندوق التضامن بنسب متفاوتة منها ما بين 20% إلى 100% بحسب نوع الرسم.

7-2- قسيمة السيارات: تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر، بحيث يقع عبء هذه القسيمة على كل شخص طبيعي أو معنوي صاحب السيارة الخاضعة للقسيمة، وتحدد تعريف القسيمة السنوية ابتداء من سنة وضعها للسير ووزنها بالنسبة للسيارات النفعية، وعدد المقاعد بالنسبة لسيارات نقل المسافرين، وقوتها بالنسبة للسيارات السياحية أو السيارات مهيأة كسيارات نفعية. (المادة 300، قانون الطابع الجزائري، 2024)

كما حدد القانون عدة إجراءات لطريقة الدفع ومكان دفعها، وأنواع السيارات التي تعفى من دفعها، وتاريخ دفعها، وبعض الإجراءات التي تخص مخالفات عدم تسديدها أو عدم إظهارها أو تلفها في المواد من 301 إلى 308 من قانون الطابع، ويستفيد الصندوق من 30% من حاصل القسيمة؛ لترتفع إلى 50% سنة 2024 بحسب ماجاء في المادة 309 من قانون الطابع الجزائري.

الجدول رقم (08): تقديرات تحصيل قسيمة السيارات بين 2023-2024

الناتج	معدل ومبالغ التخصيص				الوحدة : بالآلاف دج
	البلدية	الولاية	صندوق الضمان	مجموع الجباية	
قسيمة السيارات	-	-	-	-	نسبة تغير
تقديرات تحصيل 23 ب 30%	-	-	4.057.647	4.057.647	74,63 %
تقديرات تحصيل 24 ب: 50%	-	-	7.085.957,047	7.085.957,047	

المصدر: قانوني المالية 2023 و 2024، بتصريف من الباحث

7-3- الرسم على القيمة المضافة: هي رسم يفرض على القيمة المضافة على السلع والخدمات في كل شركة في سلسلة الإنتاج والتوزيع، وكل شركة تدفع ضريبة القيمة المضافة التي أضافتها للسلع والخدمات، وتظهر قيمة الضريبة المحسوبة في كل مستوى في السعر النهائي للمستهلك، وبالتالي فإن ضريبة القيمة المضافة تعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك (نصيرة، 2011، صفحة 97)، وقد كان معدل الرسم على القيمة المضافة قبل 2017 من 07% و 17% إلا أنه تم رفع هذا المعدل إلى 09% و 19% سنة 2017، ويتم توزيع حاصل هذا الرسم بحسب موقع فرض الرسم وهو كالتالي (الجدول ه قانون المالية، 2023):

- الرسم على القيمة المضافة في الداخل باستثناء مديرية كبريات المؤسسات تقديرات 75 % للدولة، 10% للبلدية، 15% للصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL)؛
 - الرسم TVA في الداخل لمديرية كبريات المؤسسات 25% للصندوق التضامن (CSGCL)؛
 - الرسم TVA الجمركية للمراكز الحدودية البرية 15 % للبلدية؛
 - الرسم TVA الجمركية باستثناء المراكز الحدودية البرية 15 % للصندوق التضامن (CSGCL)؛
- ويعطي لنا الجدول رقم 09 حجم التقديرات لهذا الرسم مقارنة بين سنتي 2023 و 2024.

الجدول رقم (09): تقديرات تحصيل الرسم على القيمة المضافة بين سنتي 2023-2024

النتائج		معدل ومبالغ التخصيص			الوحدة : بألاف دج
البلدية	الولاية	صندوق الضمان	مجموع الجباية	نسبة تغير	
10%	-	15%	25%	% 14.03	TVA في الداخل استثناء مديرية كبريات المؤسسات
14.786.295	-	22.179.647	36.965.942		تقديرات تحصيل لسنة 2023
16.862.190	-	25.293.285	42.155.475		تقديرات تحصيل لسنة 2024
-	-	25%	25%	% 15,35	TVA الداخل مديرية كبريات المؤسسات
-	-	94.140.948	94.140.948		تقديرات تحصيل لسنة 2023
-	-	108.593.693	108.593.693		تقديرات تحصيل لسنة 2024
-	-	15%	15%	% 03	TVA الجمركية باستثناء المراكز الحدودية البرية
-	-	93.632.879	93.632.879		تقديرات تحصيل لسنة 2023
-	-	96.441.865,05	96.441.865,05		تقديرات تحصيل لسنة 2024
15%	-	-	15%	% 10,07	TVA الجمركية للمراكز الحدودية البرية
921.425	-	-	921.425		تقديرات التحصيل لسنة 2023
1.014.224	-	-	1.014.224		تقديرات التحصيل لسنة 2024

المصدر: قانوني المالية 2023 و2024، بتصرف من الباحث

7-4- الرسم الصحي على اللحوم: أنشئ الرسم سنة 1970، ويتم فرض هذا الرسم عند ذبح الحيوانات، ويحسب هذا الرسم على أساس وزن لحوم الحيوانات الطازجة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة بمبلغ 10 دج للكغ، ويتم توزيع حاصل هذا الرسم 85 % للبلديات، و 15 % للصندوق حماية الصحة الحيوانية، أما فيما يخص اللحوم التي يتم استيرادها فحاصل الرسم 100 % يستفيد منه صندوق التضامن.

الجدول رقم (10): تقديرات تحصيل الرسم الصحي على اللحوم بين 2023-2024

النتائج		معدل ومبالغ التخصيص			الوحدة : بألاف دج
البلدية	الولاية	صندوق الضمان	مجموع الجباية	نسبة تغير	
85%	-	-	85%	عدم توفر المعلومات	الرسم الصحي على اللحوم في الداخل
-	-	100%	100%	عدم توفر المعلومات	الرسم الصحي على اللحوم مستوردة
-	-	1649	1649		تقديرات التحصيل لسنة 2024

المصدر: قانوني المالية 2023 و2024، بتصرف من الباحث

4-5- رسم يطبق على تعبئة الدفع المسبق: أستخدم هذا الرسم سنة 2009، وفق المادة 32 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بحيث يستحق هذا الرسم شهرياً على متعاملي الهاتف النقال، مهما تكن طريقة إعادة التعبئة، ويحدد الرسم بـ: 7 % ويطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر، ويوزع حاصل 2% من الرسم كما يلي: 35 % لصالح ميزانية الدولة، و 30% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. 35% لصالح البلديات. (المادة 76، قانون المالية، 2017)، والجدول رقم 11 يمثل حجم تقديرات لهذا الرسم لسنتي 2023/2024.

الجدول رقم (11): تقديرات تحصيل رسم تعبئة الدفع المسبق للهاتف بين 2023-2024

النتائج		معدل ومبالغ التخصيص			الوحدة : بألاف دج
البلدية	الولاية	صندوق الضمان	مجموع الجباية	نسبة تغير	
رسم تعبئة الدفع المسبق م 70 من ق م 2018	-	01 % في 2023	01 % في 2023		
تقديرات التحصيل لسنة 2023	-	50 % في 2024	50 % في 2024		
تقديرات التحصيل لسنة 2024	-	165.716	165.716		5531,46 %
	-	9.332.243,901	9.332.243,901		

المصدر: قانوني المالية 2023 و 2024، بتصرف من الباحث

7-6- الرسم على الاحتفالات العائلية: أنشئ هذا الرسم لصالح ميزانيات البلديات التي تنظم على إقليمها حفلات وأفراح ذات طابع عائلي باستعمال الموسيقى، وهذا الرسم يكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة أو الدرك الوطني المخصصة لهذا الغرض، ويدفع المستفيد من الرخصة الممنوحة لهذا الغرض قيمة الرسم الواجب دفعه نقداً ويوجه ناتج هذا الحق لتغطية مختلف المساعدات الاجتماعية المقدمة للمعنيين. يدفع مبلغ هذا الرسم المثبت بواسطة سند قبض من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقداً، وذلك فوراً قبل بداية الحفل، حيث أصبح هذا الرسم يحدد كما يلي: من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم بالنسبة لحفلات التي لا تتعدى مدتها الساعة السابعة مساءً؛

من 1000 إلى 1500 دج بالنسبة للحفلات التي تتجاوز مدتها الساعة السابعة مساءً. و تحدد التعريفات بموجب قرار من رئيس البلدية بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وموافقة السلطة الوصية. (جيلالي، 2019، صفحة 260)

7-7- الرسم الخاص بالإعلانات والألواح المهنية: تم تأسيس هذا الرسم وفق المادتين 56 و 57 من قانون المالية 2000، والذي أنشئ لفائدة البلديات 100% على جميع الملصقات والألواح المهنية، وذلك حسب بعض الخصائص ونوعية الإعلانات المعروضة، سواءً حجم أو الورق المستخدم أو المضاءة .

7-8- الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المصنعة محلياً: وحدد الرسم ب: 750 دج لكل إطار السيارات الثقيلة، ومبلغ 450 دج لكل إطار السيارات الخفيفة، ويستفيد صندوق التضامن منه ب: 35 %.

7-9- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: وبحسب م 91 من قانون المالية 2020 قدر ب: وتتحصل البلدية على 17% منه.

7-10- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: مؤسس بموجب المادة 94 من قانون المالية 2003، وفقاً لحجم المياه المطروحة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الجاري ويتحدد أيضاً بمعامل المضاعف من 1 إلى 5 حسب المعدل الذي يتم عنده تجاوز للقيم المحددة، وتتحصل البلدية على 34% منه بحسب المادة 92 من قانون المالية 2020.

7-11- رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة: ويهدف لعدم تخزين هذا النوع النفايات، وبحسب م 89 من ق م 2020 قدر ب: 30000 دج/طن وتتحصل البلدية على 16% فقط منه.

7-12- رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بالعلاج بالمستشفيات أو العيادات الخاصة: وبحسب م 90 من ق م 2020 قدر ب: 60000 دج/طن وتتحصل البلدية على 20% فقط منه.

7-13- الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محلياً: تم تأسيسه بموجب المادة 61 من قانون المالية 2006، وقد حدد وفق المادة 93 من قانون المالية 2020 مبلغه ب: 37000 دج/طن، وتتحصل البلدية على 34% في حالة المنتجة وطنياً، و 34% لفائدة صندوق التضامن والضمان للزيوت والشحوم المستوردة.

الجدول رقم (12): إخضاعات الجباية البيئية المخصصة للجماعات المحلية

الناتج		معدل ومبلغ التخصيص (الوحدة بآلاف دج)
نسبة تغير %	البلدية	
% 24,57 +	34%	الرسوم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
	1.120.976	تقديرات التحصيل لسنة 2023
	1.396.474,524	تقديرات التحصيل لسنة 2024
% 32 -	16%	رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية
	152.519	تقديرات التحصيل لسنة 2023
	103.708,414	تقديرات التحصيل لسنة 2024
% 448.32 +	20%	رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي والبيطري
	2.748	تقديرات التحصيل لسنة 2023
	15.067,989	تقديرات التحصيل لسنة 2024
% 77,35 -	34 % في 2023 / 17 % في 2024	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
	32.288	تقديرات التحصيل لسنة 2023 (34%)
	7.312,355	تقديرات التحصيل لسنة 2024 (17%)
% 72,25 -	34%	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
	10.506	تقديرات التحصيل لسنة 2023
	2.915,496	تقديرات التحصيل لسنة 2024
% 15,65 +	1.319.037	مجموع التقديرات لسنة 2023
	1.525.478,778	مجموع التقديرات لسنة 2024
	206.441,778	نسب التغير بين سنتي 2024-2023

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023 و 2024، بتصرف الباحث

8- الإخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للصندوق الوطني للضمان والتضامن للجماعات المحلية:

توجد عدة إخضاعات جبائية مداخلها تذهب بنسب متفاوتة إلى الصندوق الوطني للضمان والتضامن للجماعات المحلية، بحيث تتراوح تلك النسب ما بين 20% إلى غاية 100%، وهو ما يوضحه الجدول رقم ()، وتتمثل هذه الإخضاعات فيما يلي:

أ - حق إنشاء رخصة من الولاية؛ ب - الرسم المساحي السنوي - رخصة ولائية؛

ج - إتاوة الاستخراج؛ د - وحقوق المزاد العلني؛

الجدول رقم (13): إخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للصندوق الوطني للضمان والتضامن للجماعات المحلية

مبلغ التخصيص (الوحدة بآلاف دج)			النسبة	الناتج
نسبة تغير %	صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية			
	تقديرات التحصيل لسنة 2024	تقديرات التحصيل لسنة 2023		
% 141,78	94.509,131	39.090	100%	حق إنشاء رخصة من الولاية
% 89 -	9.569,901	87.064	70%	الرسم المساحي السنوي - رخصة ولائية
% 24,51	55.923,314	44.913	50%	الرسم المساحي السنوي - ناتج منجمي
% 07,61	1.613.524,728	1.498.551	20%	إتاوة الاستخراج

حقوق المزداد العلي	40%	688.799	21.845,349	-96,83%
مجموع التقديرات	/	2.358.417	1.795.372,423	-23,87%

المصدر: قانون المالية لسنتي 2023 و 2024، بتصريف الباحث.

9- تطور مداخيل الجباية المحلية:

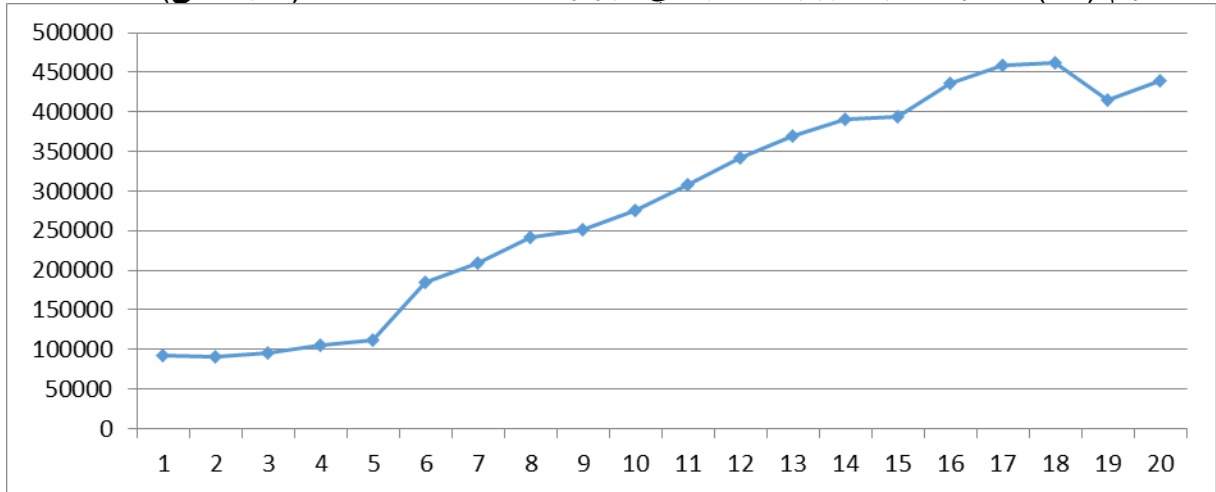
بالنظر إلى الإحصائيات المقدم في هذا الشأن نجد أن المداخيل متزايدة بشكل مستمر عبر الزمن، وهو ما يمثله الجدول رقم 14، والذي يعطي لنا صورة واضحة عن تطور مداخيل.

جدول رقم (14): تطور مداخيل الجباية المحلية في الجزائر (مليون دج)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المداخيل	92649	90924	98134	105072	112185	184133	209509
نسبة التغير	-	- 1,86	7,92	7	7	64,13	13,78
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المداخيل	242065	251376	275120	307509	342831	369030	390248
نسبة التغير	15,53	3,84	9,44	11,77	11,48	7,64	5,74
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	-
المداخيل	394266	436763	458205	462258	415710	439570	-
نسبة التغير	1,02	10,77	4,9	0,88	10 -	6,73	-

المصدر: خديري صبرينة وجنيبة عمر، واقع الجباية المحلية في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 08، 2023، ص 18.

الشكل رقم (01): تطور مداخيل الجباية المحلية في الجزائر من 2002 - 2021. (مليون دج)



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من معطيات الجدول رقم 14.

من الشكل رقم (01) والجدول رقم (14)، نلاحظ بأن المداخيل الجباية المحلية في تطور مستمر، وذلك نتيجة لتغييرات المستمرة للجباية المحلية، وهو ما أدى إلى تزايد المداخيل من جميع الضرائب والرسوم التي تحتويها الجباية المحلية، كما أنه من المتوقع ارتفاع مداخيل الجباية المحلية نتيجة لزيادة حصة البلديات أو الولايات أو الصندوق التضامني (CSGCL)، من بعض الضرائب والرسوم في قانون المالية 2024، كما ذكرنا سابقاً.

عند تحليلنا للجدول السابقة من 02 إلى 13، فإننا نلاحظ عدة نقاط أساسية أدت إلى ضعف وتباين الجباية المحلية ويمكن أن نذكرها في النقاط التالية:

1- توجد مشكلة في توزيع التحصيلات الضريبية، فحصة الدولة من التحصيلات الضريبية دائماً ما تأخذ حصة الأسد بالمقارنة مع حصة الجماعات المحلية ممثلة في حصة البلدية وحصة الولاية وحصة صندوق التضامن والضمان؛

2- توجد بعض الصناديق الخاصة أيضاً لها مكانة في التحصيلات الضريبية فيها تأخذ نسبة 16% منها بغض النظر على نوع الصندوق وأهميته؛

3- لا تستفيد البلدية والولاية من الرسوم ذات الطابع المنجمي؛ فالتحصيلات الضريبية لهذا النوع من الأنشطة فينتوزع بين الدولة والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

4- بالرغم من استفادة الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من إتاحة الاستخراج المنجمي إلا أن نسبتها ضعيفة وهي مقدرة بـ: 20% بالمقارنة مع حصة الدولة 80% ؛

5- يهيمن الرسم على النشاط المهني بشكل كبير على حصة الجباية المحلية بشكل كبير، فبسحب التقديرات لسنة 2023 فإن المبلغ المحصل منه يتجاوز **78.762.533000** دج؛ وبعد إلغائه سنة 2024 بالنسبة للأنشطة الأخرى، أما نسبة 03% المتعلقة بأنشطة نقل المحروقات فقد أصبحت ضمن الرسم المحلي للتضامن كما أنه سيتم تعويض هذا الفرق بالرسم على المواد البترولية، على الرغم من عدم صدور القرار المنظم لكيفيات تخصيصه على الولايات والبلديات الجزائرية.

6- تتغير حصة البلدية من الرسم على النشاط المهني سواء خارج ولاية الجزائر من 66% إلى 33% كحصة البلدية في ولاية الجزائر، بالنسبة لسنة 2023؛

7- حصة الولاية والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية منعدمة فيما يخص الجباية البيئية المحلية، وتستفيد البلدية فقط منها كعنصر أساسي؛

8- يعد كل من الرسم رفع القمامة والرسم على الإقامة رسوم هامشية ولا تمثل إلا نسبة قليلة جداً من مجموع الجباية المحلية؛

9- لا تستفيد الولايات من الرسم على القيمة المضافة؛

10- الرسم على القيمة المضافة يتفرع إلى أربع مستويات، بحيث يتم التفريق بينها كما يلي:

- الرسم على القيمة المضافة في الداخل باستثناء مديرية كبريات المؤسسات، بحيث تستفيد البلدية من حصة 10% فقط، أما الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فيأخذ حصة 15% والباقي للدولة؛

- الرسم على القيمة المضافة في الداخل لمديرية كبريات المؤسسات، يستفيد الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فقط منه بنسبة 25% من التحصيلات و75% للدولة ولا تستفيد منه الولايات ولا البلديات؛

- الرسم على القيمة المضافة الجمركية باستثناء المراكز الحدودية البرية، يستفيد الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فقط منه بنسبة 15% من التحصيلات و85% للدولة، ولا تستفيد منه الولاية ولا البلدية؛

- الرسم على القيمة المضافة الجمركية للمراكز الحدودية البرية، تستفيد البلدية فقط منه بنسبة 15% من التحصيلات و85% للدولة، ولا تستفيد منه الولاية ولا الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛

11 - استفادة الولاية والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية قليلة جداً وهي 05% من الضريبة الجزائرية الوحيدة؛

12- لا توجد هناك تقديرات كافية لتحديد المبالغ المحصلة من الرسم الصحي على اللحوم المنتجة محلياً أو المستوردة؛

13 - تقديرات الضريبة على الثروة تعد هامشياً وليست ذات تحصيلات كبيرة جداً هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حصة البلدية ضعيفة جدا 30%، كما أن الولاية والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لا يستفيدان منها إطلاقاً؛

14- لا تستفيد لا البلدية ولا الولاية من رسمين وهما: قسيمة السيارات؛ ورسم تعبئة الدفع المسبق؛

15- لا تستفيد الولاية والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من الضريبة على الدخل الإجمالي إيجار الأملاك؛

16- حصة الصندوق من رسم الدفع المسبق يعد هامشياً وهو 01% من تحصيلاته و 99% للدولة بالرغم من أن مداخيله حسب التقديرات لسنة 2023 هي 165.716.000 دج؛ إلا أنه تم رفع هذه النسبة إلى 50% سنة 2024، وهو ما يسمح بتقدير مبلغ التحصيل منها إلى مبلغ: 9.332.243.901 دج سنة 2024.

10- أسباب ومظاهر اختلاف الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر:

تتعدد أسباب اختلاف مداخيل الجباية المحلية باختلاف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى هذا الأساس سيتم دراسة جميع هذه الجوانب للوقوف على مسبباتها على النحو التالي:

10-1- الأسباب الاقتصادية:

تتنوع الأسباب الاقتصادية والتي تؤثر على اختلاف الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر إلى:

أ- القطاع الصناعي:

بالنظر لأهمية بعض الخصائص التي يحتاجها القطاع الصناعي والتي تتمثل في توفر الطرق والمواصلات، وتوفر المرافق والخدمات وسهولة الحصول عليها (وليد، 2019، صفحة 6)، وقرب من مكان تمركز المؤسسات الصناعية من جميع المرافق لتسهيل نقل العمال والمواد الأولية وكذا السلع والخدمات المنتجة والموجه للاستهلاك الداخلي أو إلى التصدير، فإن أغلب الأنشطة الاقتصادية تتركز في الشمال الجزائري، على الرغم من وجود القليل من المنشآت الصناعية العاملة في المناطق الهضاب العليا والجنوب وفي مختلف القطاعات الصناعية (بخلاف المؤسسات العاملة في قطاعات المحروقات).

وإذا ما نظرنا إلى تمركز المناطق الصناعية في الجزائر والتي تمتلك 77 منطقة صناعية موزعة على المستوى الوطني، بالإضافة 36 منطقة صناعية أخرى شرع في إنجازها بداية من سنة 2012 (وليد، 2019، صفحة 6)، نجد أنها تتمركز في كل من الجزائر العاصمة والبلدية وسكيدة ووهران وسطيف وبرج بوعريبيج وعنابة وبجاية وتيزي وزو وبمرداس... الخ، وكل هذه الولايات هي ولايات شمالية وقريبة من جميع المرافق وخاصة الطرق والموانئ الجافة أو البحرية، وعلى هذا الأساس فإن مداخيل الجباية المحلية في هاته الولايات والبلديات التي تتشكل منها، نجدها مرتفعة نسبياً، نتيجة العدد الكبير من المؤسسات الصناعية العاملة في المناطق الصناعية النشيطة فيها، بخلاف تلك الولايات والبلديات التي لا تحوز عدد كافي من المناطق الصناعية النشيطة.

ب- قطاع الخدمات:

أنشطة اقتصادية تمارسه الدولة الشركات التي تكسب الدخل من خلال تقديم منتجات وخدمات غير ملموسة يسمى قطاع الخدمات، بحيث تهدف لتوفير منافع معينة والهدف هو إشباع حاجات السكان، ويمكن أن نذكر أهم تلك الأنشطة الاقتصادية قطاع الاتصال، البنوك، النقل، الكهرباء والغاز... الخ.

فالنمو الحاد في الخدمات في بعض البلدان ناتج عن مجموعة من العوامل ومن بين الوجه الأكثر أهمية هو ارتفاع الضغوط التنافسية في قطاع الخدمات، فالإصلاح التنظيمي في الأسواق والنقل والاتصالات والخدمات المالية، وبعض الخدمات الموجهة للمؤسسات ترجمت في تقليل العقبات التجارية والدولية والاستثمار في الخدمات ومع تزايد الفرص التنافسية والتبادل الدولي وفتح الحدود الدولية جزاء التقدم التكنولوجي، وعقود الخدمات أدى إلى فتح أسواق الخدمات. (الناصر، 2015، صفحة 4)

يندرج ضمن هذا القطاع العديد من الرسوم المحلية ومن ضمنها رسم على الشحن الهواتف، الرسم على القيمة المضافة،... الخ، فكلما كان هذا القطاع نشيط فإن المداخيل من الجباية المحلية تكون كبيرة.

ج- قطاع النقل:

يعد قطاع النقل من بين مظاهر اختلاف الجباية المحلية بين الجماعات المحلية، سواء النقل عبر الطرق والطرق السريعة أو السكك الحديدية وحتى النقل الجوي، غير أننا سنركز على الحظيرة الوطنية للسيارات، فبحسب الديوان الوطني للإحصائيات أن عدد السيارات المكونة للحظيرة الوطنية قد بلغ 4314107 سيارة سنة 2010 واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ 6418212 سيارة نهاية 2018 (ياني، 2021، صفحة 256)، وقد وصلت 6577188 سيارة نهاية 2019. (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021)

وتوزع هذا العدد الهائل من السيارات على المستوى الوطني ليس متساوي، وبحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن الولايات التي تحوز أكبر عدد من السيارات هي الجزائر العاصمة، والبلدية، ووهران، وقسنطينة وتيزي وزو والمسيلة وسطيف (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، صفحة 25)، ونتيجة لتواجد هذا العدد من السيارات فإن ذلك يعد مظهر أساسي لاختلاف الجباية المحلية بين الجماعات المحلية، بالنظر لحجم حظيرة السيارات في الجماعات المحلية، وتحصيل قسيمة السيارات في مختلف الجماعات المحلية.

10- 2- الأسباب التي تخص الموقع الجغرافي للجماعات المحلية:

أ- الموقع الجغرافي بصفة عامة: بالنظر لمساحة الجزائر والمقدر بـ: 2381741 كم² تم تقسيمها إلى عدد من الولايات في التقسيم الإداري الأول سنة 1965 إلى 15 ولاية، والتقسيم الثاني سنة 1974 أصبحت 31 ولاية، و 48 ولاية في التقسيم الثالث سنة 1984، و 58 ولاية في التقسيم الرابع سنة 2020، وأخيراً التقسيم الإداري الخامس 58 ولاية و 10 ولايات منتدبة سنة 2023، وبإجمالي 553 دائرة و 1541 بلدية.

والتقسيم سالف الذكر سوف يؤدي حتماً إلى تناقص التحصيلات الجباية المحلية في الولايات التي تم تقسيمها من جهة، ومن جانب آخر زيادة الأعباء على خزينة الدولة، كما أن موقع البلديات والولايات الموزع على كامل تراب الجمهورية مما يعزز تباين التحصيلات الجبائية بين البلديات، فالبلديات والولايات التي تمر على ترابها أنابيب نقل المحروقات على سبيل المثال سوف تستفيد من هذا المورد، على الرغم من أن هذا الواقع سوف يتغير عند إصدار المراسيم التنفيذية التي تحدد توزيع حاصل الرسم المحلي للتضامن الجديد والصادر في قانون المالية 2024.

بالإضافة إلى ذلك فإن البلديات ذات الموقع الاستراتيجي تستفيد من الحركية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً التي على ترابها أو كانت بالقرب من تلك الولايات والبلديات ذات النشاط الاقتصادي المتنوع، أما الجماعات المحلية البعيدة أو النائية أو الحدودية تستفيد فقط من بعض أنواع الجباية المحلية، ولا تستفيد الولايات والبلديات الأخرى.

ب- قطاع المناجم:

بعد تأميم قطاع المناجم في الجزائر بتاريخ 1966/05/06، أولت الجزائر لهذا القطاع أهمية بالغة وجعلته من بين أسس الصناعات فيها سواءً الاستخراجية و/أو التحويلية، غير أن التحديات التي كانت تواجهها السلطات الجزائرية

لتنمين العديد من المناجم كانت كبيرة ومن مختلف الجوانب منها اللوجيستية والمالية والإدارية، وهو ما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع المنجمية ومنجم غار جبيلات يعد من بين أكثر المشاريع وضوحاً في هذا الجانب.
وبحسب تصريح الرئيس المدير العام للديوان الوطني للبحوث والجيولوجية والمنجمية فإن الوزارة الوصية وبالتنسيق مع الشركاء وفي إطار إعادة تنمين قطاع المناجم تم التحضير لإطلاق إستراتيجية جديدة تمتد من نهاية سنة 2023 إلى 2026 وتضم 28 مشروعاً بغرض استكشاف زهاء 14 مادة معدنية ومنجمية عبر التراب الوطني. (يحي، 2023)

وباعتبار أن قطاع المناجم أصبح اليوم من البدائل التي تعول عليها الجزائر لتتويع اقتصادها بخلاف البترول والغاز، فقد أولت الجزائر أهميته كبيرة له، وقامت بالعديد من الإجراءات لتنمينه وتتمثل هذا الإجراءات في ما يلي:
- تعديل قانون الاستثمار في الجزائر بهدف الانفتاح على المستثمرين الأجانب بصفة خاصة؛
- الاستثمار في البنى التحتية، وخاصة النقل بالسكك الحديدية، وإنشاء مصانع للحديد والصلب أو مصانع لتحويل مختلف المواد المعدنية المستخرجة من تلك المناجم؛
- الرفع في قدرات الموانئ الجزائرية الاستيعابية بهدف التصدير، مع ربطها بمختلف شبكات النقل سواءً الطرق أو السكك الحديدية؛
- تكوين الموارد البشرية في قطاع المناجم؛

- العمل على تسهيل عملية التمويل في مجال المنجمي؛ (زاهية، 2022، صفحة 491)
- كما أنه تم إعادة بعث العديد من المناجم منها غار جبيلات للحديد والصلب بتدويف، الأومنيك تبسة
ونتيجة لتوزيع الجغرافي للمناجم على مستوى الوطني فسوف تستفيد بلديات وولايات دون غيرها من المداخل الجباية المحلية التي مصدرها الضريبة على الأرباح المنجمية بنسبة 03% منها في تقديرات سنة 2023، أما بعد التغييرات سنة 2024 والتي تمثلت في إنشاء الرسم المحلي للتضامن والمقدر بـ: 1.5% من الأنشطة المنجمية، بالإضافة إلى العديد من الرخص التي تمنحها السلطات المحلية وبرسوم معينة، أما البلديات والولايات التي لا تحوز على أي منجم على مستوى ترابها سوف تحرم من تلك المبالغ المالية، إلا في حدود المبالغ التي يتم توزيعها على المستوى الوطني.
ج- القطاع السياحي:

تزرخ مختلف الولايات الجزائرية بكم هائل من المواقع ذات الجذب السياحي، سواءً مواقع أثرية أو طبيعية (ساحلية، جبلية، وسهلية وغابات) أو حموية أو حتى دينية، بالإضافة إلى العديد من المتاحف الوطنية ولأثنية وحتى البلدية، مما يؤهلها إلى أن تكون واجهة سياحية بامتياز، غير أنه تتباين الولايات والبلديات في الجزائر في حجم وعدد المواقع ذات الجذب السياحي بصفة عامة، وعدد الفنادق المصنفة أو غير المصنفة والطاقة الاستيعابية لها، ففي الولايات الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة وسطيف تعد من بين الولايات التي لها عدد كبير من الفنادق وطاقاتها الاستيعابية كبيرة، على عكس ذلك فإن الولايات الهضاب العليا والجنوب تقل فيها الطاقة الاستيعابية بنسب كبيرة مقارنة بالولايات سالفة الذكر.

فمحدودية الطاقة الاستيعابية للإقامات السياحية بمختلف أنواعها سواءً الفندقية المصنفة أو غير المصنفة يؤثر بشكل كبير على رضا السائحين، كما يؤثر بصفة مباشرة على مداخل الجباية المحلية في شقها الاستهلاك أو رسم على الإقامة.

10-3- الأسباب الاجتماعية:

أ- التعداد السكاني في الولايات والبلديات:

يتحكم في التوزيع السكاني عدة عوامل منها العوامل الطبيعية، من مناخ النباتات الطبيعية، ومصادر المياه، بالإضافة إلى توفر المواصلات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية، وقد قدر عدد السكان في الجزائر بحوالي 46151353 نسمة لعام 2023 ، وبكثافة سكانية تقدر بـ: 19 نسمة لكل كم² ، وتبلغ نسبة سكان الحضر 74,6 % من إجمالي السكان. (worldometers.info, 2024).

يعد التعداد السكاني من بين أبرز مظاهر اختلاف الجباية المحلية بين الجماعات المحلية، فتوزع السكاني في الجزائر له سمات عدة، وأهمها تمركز السكان بكثافة سكانية كبيرة في الشمال، وبكثافة أقل في الجنوب، ونتيجة لذلك فالحركة الاقتصادية من إنتاج واستهلاك مختلف السلع والخدمات تكون نشيطة جدا في الشمال مقارنة بالجنوب، وبذلك فإنه كلما كان تعداد السكان كبير في ولاية أو بلدية مقارنة بولاية أو بلدية أخرى ينتج عنه جباية محلية مختلفة بينهما.

11- حلول لأسباب ضعف وتباين الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر:

يمكن إجمال عدة عناصر كفيلا لحل مشكلة ضعف الجباية المحلية وتباينها بين البلديات والولايات في النقاط التالي:

- 1- تخفيض حصة الدولة في مختلف الرسوم والضرائب التي توجه جزئياً للجماعات المحلية والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛
- 2- تقديم تحفيزات ضريبية وإدارية ومالية للأنشطة الاقتصادية سواء في الهضاب العليا أو الجنوب والتي تعد أهم المناطق التي يراد ترقيتها في الجزائر؛
- 3- العمل على توزيع التحصيلات الضريبية الناتجة عن النشاط المنجمي بين الولايات والبلديات الجزائرية ككل، على الرغم من أنها تستفيد منها بطريقة غير مباشرة من حصة الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، بالإضافة إلى التغييرات التي سوف تطرأ نتيجة استحداث الرسم المحلي للتضامن؛
- 4- القيام بتقديرات صحيحة للرسوم المحلية بشكل كافي؛
- 5- إعادة تقييم نتائج إلغاء الرسم على النشاط المهني وتعويضه بالرسم المحلي للتضامن، بالرغم من طمأنة وزير المالية من أنه سيتم تعويضه بشكل كامل وفعال؛
- 6- ضرورة استصدار الأمر التنفيذي والذي ينظم طرق توزيع الرسم المحلي للتضامن في أقرب وقت ممكن؛
- مكافحة ظاهرة محاربة الغش والتهرب الضريبي في مجال الجباية المحلية؛
- 7- إشراك الجماعات المحلية في مجال الجباية المحلية؛
- 8- أهمية إشراك المواطن وتوعيته بأهمية الجباية المحلية؛

الخاتمة:

بعد الاطلاع والبحث في ماهية وأهمية الجباية المحلية، وجدنا أن السلطات في الجزائر أولت لها أهمية بالغة، بهدف تمويل البلديات والولايات، وهو ما يفسر التغيير المستمر في القيم ونسب توزيع التحصيلات الجبائية بين أطراف الجماعات المحلية الثلاث.

ونتيجة لمعلومات السابقة، فإن أسباب ضعف الجباية المحلية وتباينها بين البلديات والولايات الجزائرية، راجع إلى العديد من الأسباب، منها ما هو اجتماعي، واقتصادي، بالإضافة للموقع الجغرافي والذي يميز البلديات عن غيرها، وهو

يحتم على السلطات الجزائرية العمل على تقييم الجباية المحلية باستمرار، مع مراعاة الحالة الاقتصادية للبلاد من جهة، ولتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى.

التهميش

- 1- worldometers.info. (2024, 02 12). *www.worldometers.info*. Retrieved 2023,
- 2- الجدول ه قانون المالية، ا. ه. (2023). جريدة رسمية عدد 89.
- 3- الديوان الوطني للإحصائيات، ا. ا. (2021). *إحصاء حاضرة السيارت في الجزائر*. الجزائر.
- 4- المادة 267 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 267 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
- 5- المادة 282 مكرر 5 قانون الضرائب المباشرة والرسوم، ا. (2023). 2.
- 6- المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم، ا. (2023). 2.
- 7- المادة 300، قانون الطابع الجزائري، ا. (2024). 3.
- 8- المادة 76، قانون المالية، ا. (2017). 7. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.
- 9- المواد 261-248 -د قانون الضرائب المباشرة والرسوم المواد 261-248 -د قانون الضرائب المباشرة والرسوم. (2023).
- 10- المواد 261 إلى 261 قانون الضرائب المباشرة، ا. (2023). 2.
- 11- المواد 263 إلى 266 قانون الضرائب المباشرة والرسوم، ا. (2023). 2.
- 12- الناصر، ب. س. (2015). دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة. *مجلة البديل الاقتصادي*، 4.
- 13- زاهية، ب. ا. (2022). خصوصية الاستثمار في قطاع المناجم. *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، 491.
- 14- زيومي نعيمة وسنوسي بن عومر، ز. ن. (2013). الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 212.
- 15- ساخي بوبكر ساخي بوبكر. (2022). التنمية المحلية من منظور الجباية المحلية للجماعات المحلية قراءة وصفية تحليلية. *دراسات جبائية*، 205.
- 16- سليم مجلخ وبشيشي وليد. (2019). المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المليح. *مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية*، 6.
- 17- عزري يحيى. (04 ماي، 2023). من تأميم المحروقات إلى التحديات والآفاق. تم الاسترداد من www.aps.dz
- 18- قانون، ا. &، 2. والرسوم، ا. (2023). 2.
- 19- مصطفى بوعقل ومراد بن ياني. (2021). دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على اقتناء السيارات في الجزائر. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، 256.
- 20- نصيرة، ب. ي. (2011). *جباية المؤسسة*. الجزائر: منشورات الأوراق الزرقاء
- 21- بلواضح الجيلالي،. فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2014،